الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٨

قوة مصر فى تنمية موارد نهر النيل

د . محمد نصر الدين علام

استاذ هندسة الرى والصرف . هندسة القاهرة

مصر دولة لها ثقلها السياسى على المستويين العربى والافريقى، النابع من تاريخها الحضارى الطويل والذى يزيد على سبعة الاف سنة، وموقعها الجغرافى الفريد فى مركز العالم، وكحلقة وصل بين ثلاث قارات بحضارات مختلفة متعاقبة، ولطبيعة شعبها المسالم الذى يعطى أكثر مما ياخذ ويهب لنجدة كل شقيق وصديق بكل ما يملكه من طاقات وموارد. وقد اظهر التاريخ ان فى قوة مصر قوة للمنطقة كلها والعكس صحيح فإن ضعف مصر يؤدى إلى تفكك المنطقة وتكالب المشاكل الداخلية والخارجية عليها. وقد شهدت مصر خلال العقود القليلة الماضية عدة حروب متتالية اثرت على اقتصادها تاثيرا بالغا واهلكت مرافقها وارهقت شعبها واعاقت خطط التنمية لسنوات طويلة مما اخر مصر عن ركبها الريادى بعض الوقت، ولكن لم يؤثر على احلامها وتماسكها. ومع حلول السلام بالمنطقة وذلك بريادة مصرية ايضا، بدات الحكومة الوطنية فى إصلاح المرافق وإعادة بناء البنية الاساسية وسداد الديون وإعادة الدور المحورى لمصر فى المنطقة. وتشهد الفترة الحالية جهدا دؤوبا للحكومة المصرية لنقلة نوعية كبيرة فى الإقتصاد الوطنى وفى النهج السياسى والإجتماعى للدولة. وابرز ما يميز هذه المرحلة هى المشاريع العملاقة التى تهدف إلى إحداث قفزة فى معدل النمو الإقتصادى وإلى خروج المصريين من عنق الزجاجة من ضيق الدلتا والوادى إلى رحاب مصر الواسعة لتعمير ارجائها وحماية أمنها واستغلال مواردها وتنميتها.

وليس خافيا على احد بالمنطقة وخاصة دول الشرق الاوسط، ان المياه هى المحور الأساسى للتنمية بها وندرتها العائق الرئيسى امام احلام المنطقة بالإستقرار والنمو والتقدم. ومصر حباها الله بمياه النيل والذى كان مرتكز حضارتها منذ الاف السنين، فقامت بتهذيبه وإقامة المنشات عليه لتعظيم الإستفادة بمياهه واقامت عليه إحدى اكبر شبكات الرى فى العالم تحمل المياه من حدود السودان وحتى الساحل الشمالى غرب الإسكندرية وفى القريب العاجل وبعد إستكمال مشروع ترعة السلام ستصل

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المياه إلى أقصى الشمال الشرقى لشبه جزيرة سيناء، حتى إنه من أعظم إنجازات مصر فى العصر الحديث بناء السد العالى لحماية مصر من الفيضانات ولتخزين المياه اثناء سنوات الفيضانات العالية لإستخدامها فى سنوات القحط والجفاف. وببناء السد العالى، وحسب إتفاقية مصر والسودان عام ١٩٥٩م، إعتمدت مصر على حصة مائية ثابتة من مياه النيل تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا لا تتعداها مهما كان إيراد النهر ومهما زاد المخزون المائى خلف السد العالى، باستثناء حالات الفيضان الخطرة والتى تسمح لمياهها بالتصرف إلى منخفض توشكى أو إلى البحر المتوسط حماية للسد و لمصر. ومنذ ١٩٥٩م وحتى الآن تضاعف عدد سكان مصر وتضاعفت إحتياجاتهم المائية وزادت الرقعة الزراعية بمقدار الثلث تقريبا وتوسعت الصناعات وشهدت السياحة تطورا كبيرا مما زاد الطلب على المياه زيادة كبيرة وإنخفض نصيب الفرد من حوالى ١٩٠٠ متر مكعب سنويا عام ١٩٥٩م إلى حوالى ٩٠٠ متر مكعب سنويا حاليا اى اقل من خط الفقر المائى حسب تعريف البنك الدولى. وبالرغم من التوسعات الزراعية فإن نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح قلت إلى حوالى ٥٠٪ ومن الذرة إلى حوالى ٧٠٪ ومن اللحوم إلى حوالى ٨٠٪ وستقل هذه النسب وبمعدلات كبيرة فى المستقبل المنظور، ما لم يتم زيادة الرقعة الزراعية. وقد ادى هذا الوضع إلى وجود ضغوط كبيرة على القائمين على المرفق المائى والذين وضعوا الخطط المتتالية لترشيد الاستخدامات وتعظيم عوائدها. فبدأت مصر ومنذ سنوات طويلة فى إعادة إستخدام ولعدة مرات فواقد الشبكة المائية من مياه صرف زراعى وصحى ومياه جوفية ضحلة وبإستثمارات كبيرة حتى أصبحت هذه الفواقد ضمن الموارد الرئيسية للمياه والتى تعتمد عليها الخطط الحالية والمستقبلية. وإعادة إستخدام المياه كما هو الحال فى معظم دول العالم، يصاحبها عادة مشاكل بيئية وصحية كنتيجة طبيعية للنوعية المتدنية نسبيا لهذه المياه ونتيجة لصرف المخلفات الصناعية والآدمية على المصارف الزراعية، مما يحد من التوسع فى هذه الاستخدامات ويضاعف من تكاليفها. وقامت مصر ببرامج زراعية مكثفة لزيادة الإنتاجية الزراعية حتى وصلت إلى اعلى إنتاجية على مستوى العالم فى عدة محاصيل رئيسية، وتقوم بتطوير الرى السطحى لترشيد الإستخدامات المائية، وقامت بإحلال منشات الرى القديمة لزيادة كفاءة الشبكة المائية وتزويدها بشبكة تليمترى لتعظيم كفاءة إدارتها. وقامت مصر ايضا بملاحقة المزارعين ومنعهم من زراعة المحاصيل الشرهة للمياه وفرض الغرامات عليهم حتى تستطيع التعايش مع حصتها المائية الثابتة منذ اربعين عاما. وإضطرت مصر إلى الإعتماد فى خططها ومشاريعها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على المياه الجوفية غير المتجددة في الصحراء بالرغم من تكلفتها العالية ومخاطر عدم إستدامة التنمية القائمة عليها والتي ستنتهي مع إنتهاء المخزون الجوفي. وقامت مصر أيضا ومازالت ببرامج عديدة لتنظيم الأسرة وتقليل معدل الزيادة السكانية وحققت نجاحا ملحوظا في هذا المجال. وفي المجال الصناعي نجد ان معظم الصناعات الحديثة في مصر الآن تقوم بإعادة إستخدام مياه صرفها لتقليل الإستهلاك المائي والمحافظة على البيئة. والتوسعات الزراعية المخطط لها في سيناء وفي جنوب الوادي، تمثل ضرورة قصوى للشعب المصري لتحقيق نسبة مقبولة من الأمن الغذائي وكذلك أمنه الإستراتيجي من خلال فرض وجوده على مساحات خالية من مصر تصل إلى ٩٥٪ من مساحتها الكلية. وتحتاج هذه التوسعات الزراعية إلى كميات كبيرة من المياه يصعب توفيرها من الموارد الحالية نتيجة لمحدودية هذه الموارد، ومشاكل التلوث وآثارها البيئية والصحية، بالإضافة إلى ان تحويل جزء من حصة مصر من مياه النيل إلى جنوب الوادي سيؤدي إلى تقليل مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية في الدلتا والوادي وبالتالي تقليل فرص التوسع في استخداماتها. وقد تنبهت مصر إلى حتمية زيادة حصتها من مياه النيل منذ سنوات طويلة فقامت اثناءها بدراسة كيفية تحقيق ذلك بدون التاثير سلباً على اي من دول حوض النيل وذلك من خلال بحث وتقويم بدائل تعظيم إيراد النهر والتي تذهب اكثر من ٩٥٪ من مياهه على شكل فواقد وذلك على طول مساره وخاصة في الجزء الواقع في جنوب السودان الشقيق.

وبناء على ماسبق نجد انه من المهم لمصر وللمنطقة ككل ان يشتد اقتصادها ويزداد امنها الغذائي والمائي لكي تستطيع مصر الإستمرار في دورها الرائد على الساحتين العربية والافريقية. ونجد أن تحقيق ذلك يرجع في المقام الأول إلى زيادة حصة مصر من مياه النيل والتي لن تتحقق إلا من خلال زيادة إيراد النهر. وتحقيق هذا الهدف والذي قد يمثل خياراً استراتيجياً رئيسياً، يتطلب الدعم والتفهم والتعاون من الدول العربية وخاصة البترولية للمساهمة المادية في مشاريع زيادة إيراد النهر، وهناك ضرورة للتنسيق والتفاهم مع دول حوض النيل، ذلك بخلاف توطيد أواصر الدم والدين مع السودان الشقيق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ومساعدته على القضاء على الحرب الاهلية وإستقرار الجنوب. وقد يتساءل البعض عن أحلام بقية دول حوض النيل والتى تعرض بعضها لفترة جفاف قاسية اثرت على شعوبها وإقتصادها، ومدى تعارض هذه الاحلام مع زيادة الحصة المائية لمصر. هذا التساؤل كان ومازال موضوع العديد من الإجتماعات والمؤتمرات الدولية والتى جمعت دول حوض النيل والعديد من الدول الغربية ذات الإهتمام بالمنطقة، وايضا قامت عليه ابحاث عديدة ودراسات ومقترحات من داخل وخارج المنطقة. والامر الغريب ان الدول التى إستعمرت افريقيا وإستنزفت مواردها لعقود عديدة نراها الآن تنبرى للدفاع عن قضايا وهمية لبعض دول حوض النيل ومحاولة الوقيعة بينها، وقامت هذه الدول بإطلاق بعض التعريفات المائية الجديدة وتخصيصها للمنطقة مثل Vir-tual Water اى المياه الإفتراضية او التقديرية والتى تحصل عليها الدول من خلال إستيراد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المحاصيل الزراعية على أساس ان هذه المياه لو توافرت لتم إستخدامها فى زراعة هذه المحاصيل. بمعنى آخر ليس هناك أسباب للتكالب على المياه مادامت متوفرة فى السوق العالمية على شكل محاصيل ومنتجات زراعية، مما يشجع الدول على إستيراد الغذاء من الخارج وإحباط اى محاولات للتوسعات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائى، وفى ذلك إغفال لاهمية الزراعة فى تشغيل ايد عاملة وتحقيق إستقرار سكانى ذلك بالاضافة إلى المحافظة على البلاد من مخاطر السوق العالمية وإحتكار بعض الدول الكبرى لها. وهناك توصيات من خلال المؤتمرات التى تعقد فى الدول الغربية مكملة لنفس المفهوم مثل معاملة المياه كسلعة إقتصادية قابلة للتسعير والبيع والشراء والمقايضة وفى ذلك إغفال للجوانب الإجتماعية والبيئية والثقافية للمياه وتهميش لقيمتها الإستراتيجية والحقوق التاريخية، وتوصية اخرى بان تقوم دول المنبع ببيع المياه لدول المصب فى إغفال كامل للحقوق التاريخية لإستخدامات المياه، وذلك لإيجاد القلاقل بين دول الحوض الواحد والذين يربطهم مصير واحد.

وبنظرة سريعة على الوضع المائى فى دول حوض النيل يتضح ان مصر هى الدولة الصحراوية الوحيدة بين هذه الدول، وهى الوحيدة التى يقل نصيب الفرد فيها عن حد الفقر المائى، وانه بصفة عامة يمكن حل المشاكل المائية التى تتعرض لها دول الحوض الأخرى من خلال إستغلال المخزون الجوفى المتجدد او من خلال زيادة كفاءة الاستخدامات المائية وتطوير الزراعات المطرية وتنمية الموارد المائية المحلية المتوافرة ، مع فتح باب الحوار والمناقشة مع دول حوض النيل من خلال تجمع «التيكونيل» والمحاولة الجادة لإسترضاء جميع الأطراف من خلال مساعدة هذه الدول على تنمية مواردها المائية سواء بمساعدات فنية او بتسهيلات مالية مباشرة من مصر او من الدول الشقيقة والصديقة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية